أنواع السياسات و الأطراف المساهمة في صياغتها

المبحث الأول: أنواع السياسات

تمهيد:

على الرغم من تعدد أنواع السياسات ومجالاتها وتداخلاتها، في كل أنظمة العالم، فكل دولة حسب تصنيفها إلاّ أنه هناك اتفاق على ضرورة الاستناد الى تصنيف السياسات العامة في إطار القطاعات المهنية والفنية ، بحيث تهدف الدول من خلال رسم سياساتها العامة في ضوء هذا المتغير القطاعي الى الوفاء بالحاجيات الأساسية والمادية والمعنوية للمواطنين والحفاظ على التوازن البيئي، وعلى العموم هناك شبه اتفاق بين سياسات الدول حول مجموعة من الانواع التي تتبع القطاعات التي تنتهجها الدول في وزاراتها:

1 . سياسات التعليم: تعتبر عملية رسم السياسات التعليمية من الأمور الحساسة والمعقدة في ذات الوقت، فهي تمثل مسألة أمن قومي لأي نظام ولأي دولة، ويكفي فقط الملاحظة الواقعية للسياسات العالمية في مجال التعليم حتى تكتشف مدى أهمية وحساسية هذا المجال،

فالتعليم في الواقع يعتبر مفتاح التنمية والتقدم لأي شيء، وبدون علم لا يمكن التحدث عن السياسات الموالية التي سوف نتطرق لها تباعا، بل ويكفي فقط أن جميع المترشحين للإنتخابات المختلفة، إنما يكون التركيز الاول لأولئك المرشحين على سياسات التعليم ثم الصحة ثم الامن.

2. سياسات الصحة: أيضا تعتبر السياسة الصحية في الدولة من المواضيع التي لا تقل أهمية عن موضوع التعليم، فالصحة هي عبارة عن الوضعية الطبيعية التي تساهم في عملية التنمية والتقدم، ومن دون صحة لا تعليم ولا أمن ولا تقدم ولا ازدهار، ويكفي أن ندلل على صحة هذا القول بالدول التي تعاني من أزمات صحية وأزمات فقر وجوع ومجاعة، إذ تكثر فيها الحروب والنزاعات والصراعات على أبسط الامور، ولهذا فالصحة هي بمثابة جواز السفر الذي يسمح لنا بالمرور الى تحقيق جميع تلك السياسات .

3 . سياسات الإسكان: يؤكد أبراهام ماسلو من خلال مثلث الحاجات بأنّ السكن يعتبر من الامور الأساسية والحاجات الضرورية التي لا يمكن الانطلاق دونها نحو تحقيق أي شيء، فالسكن يعتبر ضرورة من الضرورات التي لا مناص من الاهتمام بها، ولذلك تقوم الدول عادة برسم سيسات عامة في هذا المجال، ولعل هناك ارتباطا وثيقا بين المجال الصحي ومجال السكن، لأنه بدون سكن لا مجال للتحدث عن الصحة، فالصحة تبع للسكن، فالسكن يعتبر أكثر من ضرورة حتى نتحدث عن الجانب والتقدم في المجال الصحي، بل إنه من حيث لا نشعر يعتبر السكن للمواطن بمثابة الاقتصاد الكبير لميزانية الدولة، بحيث المواطن الذي يسكن في مسكن لائق سوف يوفر على الدولة ملايير الدولارات من العلاج، وبالتالي فالسياسة التي تتبني عليها مخططات الدولة لابد ان تأخذ هذا العامل بعين الاعتبار.

وللأمانة العلمية فإنّ الجزائر تعتبر من الدول الفريدة من نوعها في هذا المجال بحيث توفر السكنات وبالمجان لمواطنيها، هذا الامر الذي لا يحدث في جميع دول العالم، وقد وفرت الجزائر من سنة 2004 الى 2018 أزيد من مليوني سكن، للمواطن، ولكن كما هو معلوم

فالمواطن دائما يحمل شعار هل من مزيد، وقد تم تسجيل الالاف من الحالات التي يتحايل من خلالها المواطن على الدولة في طلب السكن وهي امور معروفة جدا لدى المواطن الجزائري، ورغم ذلك فقد تم تسجيل نسب جد مرتفعة لعدد المستفيدين من برامج السكن في الجزائر، هذا حتى لا يزايد علينا أي احد خاصة من منظمات حقوق الانسان التي لا تريد من تقاريرها إلاّ إثارة الفتن.

4 . سياسات البيئة ، التشغيل و التأمين

وهناك العديد من السياسات التي لا يسع المجال لذكرها جميعا لكثرتها، ولأنّ موضوع السياسة العامة موضوع يشمل كل شيء حتى التدخل في أبسط حيثيات تكوين الاسرة وطريقة عيشها. ومن بين تلك السياسات:

. السياسات المالية . السياسات الرياضية . السياسات الطاقوية . السياسات العسكرية . السياسات الإجتماعية التوزيعية . السياسات الامنية . السياسات الاستراتيجية . السياسات التجارية . السياسة الإدارية . السياسة الإدارية . السياسة الاقتصادية.